جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة بالمنوفية

دراسة حديثيّة لحديث
(الأعمال بالنّيّات)

إعداد الدكتور

عبد اللّه بن محمد بن خضر الزّهراني

عضو هيئة التدريس بقسم الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة بكلية
الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدّة

دراسة حديثيّة لحديث (الأعمال بالنّيّات).

عبد الله بن محمد بن خضر الزُهراني
قسم الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، السعودية.
الإيميل: a-z-1404@hotail.com

ملخص البحث:

من المعلوم أنّ هذا الحديث من أهمّ الأحاديث النّبويّة الكريمة، إذ يُبنى عليه أصلٌ من أُصول قبول الأعمال، وهو الإخلاص، ونظرًا لأهميّته فقد أولاه العلماء عناية بالغة، فأفردوه بالتصنيف، فشرحوا ألفاظه، وما تضمّنه من أحكام. وقد تضمّن الحديثُ عددًا من المسائل الـمُتعلّقة بالصّناعة الحديثية (إسنادًا ومتنًا)، فتعرّض هذا البحث لـمُناقشة هذه المسائل التي تتعلّق بعلوم الحديث رواية دون جانب الدّراية، كمسألة التفرّد والتواتر، والرّواية بالمعنى، وكذا الاختصار، وجمع طرق الحديث، وما يلحق ذلك من تراجم رُواته، ولطائف إسناده، وغير ذلك. فأبرز البحث كمًّا غير قليل من الفوائد الحديثية الـمُتناثرة في مُصنّفات العلماء، فكان جمعها وترتيبها في موضع واحد مطلبًا حسنًا، وهو ما صنعه الباحث في بحثه هذا.

الكلمات المفتاحية: الأعمال، بالنّيّات، تخريج، الصّناعة، الحديثيّة.

A Modern Study of Hadith (Works in Intentions)

Abdullah bin Mohammed bin Khader Al-Zahrani
Department of Sharia and Islamic Studies, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University in Jeddah, Saudi Arabia.
Email: a - z - 1404@hotail.com

Abstract:

It is well known that this hadith is one of the most important noble prophetic hadiths, as it is based on one of the principles of accepting actions, which is sincerity, and because of its importance, the scholars paid great attention to it, so they separated it by classification, explained its words, and the provisions it contains. The Hadith included a number of issues related to the Hadith industry (isnada and us), so this research was presented to discuss these issues related to the science of Hadith narration without the side of know-how, such as the issue of uniqueness and frequency, narration in meaning, as well as abbreviation, collecting the methods of Hadith, and the subsequent translations of his narrations, the Taif of isnadah, and others. The research highlighted quite a few of the modern benefits scattered in the works of scientists, so collecting and arranging them in one place was a good requirement, which the researcher did in his research.

Keywords: Business, Business, Graduation, Industry, Modern.

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) المقدمة Introduction :

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحمّدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا. أمّا بعد.

فإنّ البحث والتنقيب في كتب الأئمة، واستخراج كنوزها ودُررها، من ألصق الأمور على طالب العلم، الذي يبتغي السّير على طريق الأسلاف، والإفادة من علومهم. وقد دوّن الأئمة في هذه الكتب كثيرًا من الفوائد الجليلة، وكثيرٌ منها قد تفرّق في مُصنّفاتهم، ممّا يستدعي جمعًا وترتيبًا، وإبرازًا له لمن ينتفع به.

ومن جملة ما تناوله الأئمة من أحاديث السُّنّة النّبويّة حديث (الأعمال بالنّيّات)، فقد نال عناية كبيرة، وانصرفت الجهود إلى إبراز ما حواه من علوم مُتنوّعة، فهذه كتب الشُّروح زاخرة بذلك، سوى ما أُفرد بشأنه من مؤلّفات خاصّة.

وهذا البحث يتناول جانبًا مُهمًّا من جوانب دراسة هذا الحديث الجليل، وهو ما يتعلّق بالصّناعة الحديثية، وإبراز شيء من جهود العلماء في عنايتهم بروايته، وما يتبع ذلك من مسائل علوم الحديث التي ناقشها الأئمة في هذا الحديث.

فكان هذا خير داعٍ لجمع كلام أولئك الأعلام، وترتيبه، ومُناقشة مسائله، وهو ما سيحاول الباحث كشفه في هذا الدّراسة الـمُتواضعة.

(٢) أهداف البحث Objectives:

يهدف البحث إلى عدَّة أمور، منها:

١- إبراز عناية العلماء بهذا الحديث من جوانب الرّواية، والتي لم تَحْظَ بتصنيف يجمع ما تفرّق من ذلك.

٢- تصحيح ما وقع من أغلاط حول ما يتعلّق بالحديث، كدعوى التواتر، أو الانقطاع في إسناده.

٣- إبراز التطبيقات لمسائل علوم الحديث على إسناد الحديث، ومتنه.

(٣) أهمية البحث Important of Research:

تتلخص أهمية البحث فيما يأتي:

١- عِظَم شأن هذا الحديث، إذ يتعلّق بأحد أَصْلَي قبول العمل، وهو الإخلاص، ممّا يستوجب مزيد عناية بجوانب لم يكن لها من التصنيف الـمُستقلّ كبير حظّ، كما كان لجوانب الدّراية في الحديث.

٢- اشتمال الحديث على عددٍ غير قليل من التطبيقات الـمُتعلّقة بعلوم الحديث، وهذا ما يُمكن القيام به مع عددٍ من مرويّات السُّنّة.

(٤) الدراسات السابقة Literature Review:

بعد البحث في فهارس المكتبات العامَّة، ومراجعة قوائم الرَّسائل العلميَّة المتخصّصة في دراسات السُّنّة النبوية في عددٍ من الجامعات السُّعودية، لم أجد من تناول هذا الحديث بدراسة تُناقش مسائل الصّناعة الحديثية فيه. والله أعلم.

(٥) فروض الدراسة Hypothesis:

تتمثّل فروض الدِّراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل أُفرِد الحديث بمُصنّفات تكشف جوانب علم دراية الحديث فيه؟

٢- ما أبرز مسائل علوم الحديث الـمُتعلّقة بحديث (الأعمال بالنّيّات)؟

٣- وما أصحّ الأقوال فيما قيل في الحديث: من تواتر، أو أنّه غريب مُطلق؟

٤- وهل ثبت أنّ الحديث رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري مئات من الرُّواة؟

(٦) منهج البحث Research Methodology:

يستخدم الباحث في بحثه المنهج (التحليلي النَّقدي)، وِفق الخطوات الآتية:

١- جمع طرق الحديث، والتفريع على مخرج الحديث (يحيى بن سعيد الأنصاري)، ومُحاولة جمع أكبر قَدْرٍ من الرُّواة عنه؛ ليتبيَّن ما قيل من دعوى أنّه رواه عنه مئات منهم، ومُناقشة ذلك.

٢- حصر مسائل علوم الحديث الــمُتعلّقة بهذا الحديث (الأعمال بالنّيّات)، ومُناقشتها.

٣- الرّجوع عند الــمُناقشات إلى المصادر الأصلية قَدْر الاستطاعة.

(٧) حدود البحث Research Limitations:

قَصَرْتُ البحث على جوانب الصّناعة الحديثية ممّا يتعلّق بإسناد الحديث، وكذا المسائل الحديثية الــمُتعلّقة بمتن الحديث وألفاظه، ولم أتعرّض لجوانب فقه الحديث وما يُستنبط منه من فوائد وأحكام، إذ قد بُسِطَ الكلام عنها في كثير من الــمُصنّفات.

(٨) هيكل البحث: Research Structure:

جعلتُ البحث في: مُقدّمة، وأربعة مباحث:

الــمُقدّمة: واشتملت على التعريف بالبحث، وأهميّته، وأهدافه، وحُدوده، وخُطّته.

المبحث الأوّل: مكانة الحديث ومنزلته.

المبحث الثاني: تخريج الحديث.

المبحث الثالث: إسناد الحديث ولطائفه.

المبحث الرّابع: مسائل الرّواية في الحديث.

وأرجو أن تكون هذه الدّراسة الــمُوجزة، فاتحة لأبواب أُخرى من دراسة مرويّات السُّنّة النّبويّة، وأن أكون قد وُفّقت في دراستي هذه.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسّداد، أن يعصمني من الزّلل، إنّه هو البرّ الرّحيم

المبحث الأوّل
مكانة الحديث ومنزلته

نصّ الأئمةُ على بيان عظيم منزلة هذا الحديث ومكانته، وتلقّوه بالقبول والتصديق، كما قال ابنُ تيمية. انظر: شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات (صـــ١٩ ت. محمد عُزَير شمس). وأنّه أحد الأحاديث التي يدور عليها الإسلام، والنّقل عنهم بذلك قد بلغ مبلغ التواتر، كما نصّ عليه ابنُ حجر. انظر: فتح الباري (١١/١).

قال **عبد الرحمن بن مهدي:** "ينبغي أن نضع هذا الحديث في كلّ باب" الجامع للترمذي (٢٣٢/٣ رقم ١٦٤٧). وقال أيضًا: "لو صنّفتُ كتابًا في الأبواب، لجعلتُ حديث عمر بن الخطّاب في (الأعمال بالنّيّات) في كلّ باب" جامع العلوم والحكم (٥٦/١)، التوضيح لابن الـــمُلقّن (١٢٨/٢)، عُمدة القاري (٢٢/١).

وقال **الرّبيع بن سليمان**، يقول: سمعتُ **الشّافعي**، يقول: "يدخل هذا الحديث، يعني: حديث عمر: (إنّما الأعمال بالنّيّات) في سبعين بابًا من الفقه" الجامع لأخلاق الرّاوي للخطيب (٢٩٠/٢).

وقال **أحمد بن منصور الرَّمادي، سمعتُ البُويطي يقول:** سمعتُ الشّافعي يقول: "يدخل في حديث (الأعمال بالنّيّات) ثُلُث العلم". السُّنن الكبرى (٢٣/٢ رقم ٢٢٥٥)، ومعرفة السُّنن والآثار (٢٦٣/١ رقم ٥٨٩).

وقال **يحيى بن سعيد:** سمعتُ **أبا عُبيد**، يقول: "جمع النبي (ﷺ) جميع أمر الآخرة في كلمة (مَنْ أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردّ)، وجميع أمر الدُّنيا في كلمة (إنّما الأعمال بالنّيّات) يدخلان في كلّ باب" شرح السُّنّة للبغوي (٢١٨/١).

وقال **أبو عُبيد القاسم بن سلّام** أيضًا: "ليس في أخبار النبي (ﷺ) شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث". البدر المنير (٢٤/٣)، مُنتهى الآمال في شرح حديث إنّما الأعمال للسُّيوطي صـــ٥٤، والأشباه والنّظائر له صـــ٩. والـــمُثبت في فتح الباري لابن حجر (١١/١): "قال أبو عبد الله"، ويظهر أنّه تصحيف. والله أعلم.

وقال **إسحاق بن راهويه:** "أربعة أحاديث هي من أصول الدّين: حديث عمر: (إنّما الأعمال بالنّيّات)، وحديث: (الحلال بيّن، والحرام بيّن)، وحديث (إنّ خَلْق أحدكم يُجمع في بطن أُمّه)، وحديث: (مَنّ صنع في أمرنا شيئًا ليس منه، فهو ردّ)". انظر: جامع العلوم والحكم (٥٧/١، ٧٠).

وقال **أحمد بن حنبل:** "أُصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: حديث (الأعمال بالنّيّة)، وحديث عائشة (مَنْ أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو ردّ)، وحديث النُّعمان بن بشير (الحلال بيّن، والحرام بيّن)" انظر: جامع العلوم والحكم (٥٧/١، ٧٠)، طرح التثريب (٥/٢)، مُنتهى الآمال في شرح حديث إنّما الأعمال للسُّيوطي صـــ٥٥، والأشباه والنّظائر له صـــ٩.

وقال **أبو داود السّجستاني:** "كتبتُ عن رسول الله (ﷺ) خمس مائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمّنته هذا الكتاب، -يعني: كتاب السُّنن-، جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمان مائة حديث، ذكرتُ الصّحيح وما يُشبهه ويُقاربه، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك **أربعة أحاديث: أحدها** قوله (عليه السلام): (الأعمال بالنّيّات)، **والثاني** قوله: (مَنْ حُسْن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)، **والثالث** قوله: (لا يكون المؤمن مُؤمنًا حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه)، **والرّابع** قوله: (الحلال بيّن والحرام بيّن، وبَيْن ذلك أُمور مُشتبهات) الحديث" تاريخ بغداد (٧٥/١٠).

وقال **ابن حجر:** "واتّفق عبد الرحمن بن مهدي، والشّافعي - فيما نقله البُويطي عنه-، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو داود، والترمذي، والدّارقطني، وحمزة الكناني على أنّه ثُلُث الإسلام، ومنهم من قال: رُبعه" فتح الباري (١١/١).

وقال **ابن الـــمُلقّن:** "هذا الحديث أحد أركان الإسلام وقواعد الإيمان، وهو صحيح جليل مُتّفق على صحّته، مُجْمَع على عِظَم موقعه وجلالته" البدر المنير (٥/٣).

– فالمعنى الذي دلّ عليه هذا الحديث أصل عظيم من أُصول الدّين، بل هو أصل كلّ عمل من الدّين، ولهذا كانوا يقولون: مدار الإسلام على أحاديث، ويجعلون هذا منها كما تقدّم. انظر: شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات لابن تيمية (صـــ١٩ ت. محمد عُزَير شمس).

وكونه ثُلُث الإسلام –كما قرّره كثيرٌ من الأئمة– قد بيّن **البيهقيُّ** وجه ذلك، فذكر أنّ كسب العبد إنّما يكون بقلبه ولسانه وبَنَانه، والنّيّة واحدة من ثلاثة أقسام اكتسابه، ثُمّ لقسم النّيّة ترجيح على القسمين الآخرين؛ فإنّ النّيّة تكون عبادة بانفرادها، والقول العاري عن النّيّة والعمل الخالي عن العقيدة لا يكونان عبادة بأنفسهما، ولذلك قيل: "نيّة المؤمن خير من عمله"؛ لأنّ القول والعمل يدخلهما الفساد والرّياء، والنّيّة لا يدخلها. انظر: السُّنن الصّغرى (٨/١).

وأقرّه على هذا كثيرٌ من الـــمُتأخّرين، منهم:

ابن دقيق العيد (شرح الأربعين النّووية صـــ٢٤)، وعلاء الدّين ابن العطّار (العُدّة في شرح العُمدة ٤٧/١)، والكرماني (الكواكب الدّراري ٢٢/١)، وابن الـــمُلقّن (التوضيح ١٩٧/٢)، و(البدر المنير ٢٣/٣)، والعراقي (طرح التثريب ٥/٢)، وابن حجر (فتح الباري ١١/١)، ومحمد بن عمر السّفيري (المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البريّة ١٠٦/١)، والقسطلاني (إرشاد السّاري ٥٦/١)، والمناوي (فيض القدير ٣٠/١)، وغيرهم.

ونظرًا لهذه المكانة العظيمة لهذا الحديث الجليل، تتابَع العلماء في إفراده بالتصنيف، وممّن صنع ذلك:

(١) النّووي (ت٦٧٦هـــ)، وكتابه (الإملاء على حديث الأعمال بالنّيّات)، وقد نصّ السُّيوطيُّ على أنّه لم يُتِمّه. انظر: المنهاج السّوي في ترجمة: الإمام النّووي صـــ٧٤.

(٢) أبو العباس ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) ألّف كتابه (شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات). انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٤-٢٨٤ جَمْع الشيخين: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد)، ثُمّ حقّقه الشيخ: محمد عُزَير شمس، ط. دار الخزانة، سنة (١٤٤٠هـ).

(٣) محمد بن أحمد بن سليمان "ابن خطيب داريا" (ت٨١١هـ)، وكتابه (نهاية الأُمنيات في الكلام على حديث الأعمال بالنّيّات). انظر: الضوء اللامع للسّخاوي (٦/٣١١).

(٤) ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، فقد جمع (طرق حديث الأعمال بالنّيّات). انظر: الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام: ابن حجر للسّخاوي (٢/٦٧٤).

(٥) محمد بن سليمان الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، وكتابه (خُلاصة الأقوال في حديث إنّما الأعمال بالنّيّات). انظر: الفهرس الشّامل (٢/٧٥٧ رقم ٣٥).

(٦) جلال الدّين السُّيُوطي (ت٩١١هـ)، وكتابه (مُنتهى الآمال في شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات). وهو مطبوع بتحقيق: مصطفى بن عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٦هـ). ثُمّ طُبِع ثانية بتحقيق: أبي عبد الرحمن محمد عطيّة، ط. دار ابن حزم، سنة (١٤١٩هـ).

(٧) إلياس بن إبراهيم الكُرْدي الكوراني (ت١١٣٨هـ)، وكتابه (إعمال الفكر والرّوايات في شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات). انظر: الفهرس الشّامل (١/٢١٠ رقم ١١٩٨).

(٨) عبد الكبير بن محمد الكتّاني (ت١٣٣٣هـ)، وكتابه (شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات). انظر: فهرس الفهارس (٢/٧٤٦).

وغيرها الكثير من الـمُصنّفات ما بين مطبوع ومخطوط. انظر: التعريف بما أُفْرِدَ من الأحاديث بالتصنيف، للباحث يوسف بن محمد العتيق صـ٤٨-٥٠، ط. دار الصّميعي، سنة (١٤١٨هـ)، ومُقدّمة تحقيق: محمد عُزَير شمس لكتاب (شرح حديث إنّما الأعمال بالنّيّات) لابن تيمية، صـ٧-٨، ط. دار الخزانة.

المبحث الثاني
تخريج الحديث

أخرجه **عبد الله بن المبارك** (الزُّهد صـــ٦٢) – ومن طريقه مسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، والنّسائي (السُّنن الكبرى ٧٨، ١١٨٠٤)، و(الصّغرى ٧٥)، والطّحاوي (شرح مشكل الآثار ١٠٦/١٣ رقم ٥١١١)، وابن جُمَيع الصّيداوي (المعجم صـــ١١٦)، والبغوي (شرح السُّنّة ٥/١، ٤٠١ رقم ١، ٢٠٦)، و(معالم التنزيل ١١٦/٢)، وأبو الفتوح الطّائي (الأربعين في إرشاد السّائرين إلى منازل الـــمُتّقين "الأربعين الطّائية" صـــ٣٩-٤٠ رقم ٢)، والمبارك بن أحمد ابن الـــمُستوفي (تاريخ إربل صـــ١٠٨، ٢٠٧، ٣٩٢)، وعلي بن الـــمُفضَّل المقدسي (الأربعين الـــمُرتّبة على طبقات الأربعين صـــ١٩١-١٩٢)، والحسن بن محمد البكري (الأربعين صـــ٥٨-٥٩ رقم ٢)، والعلائي (إثارة الفوائد المجموعة ٣٨٣/١ رقم ١٥٨)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٣/٢)-.

وكيع بن الجرّاح (الزُّهد صـــ٦٢٨ رقم ٣٥١)، وهنّاد بن السّري (الزُّهد ٤٤٠/٢)، والبخاري (الصّحيح ٢٥٢٩)، وأبو داود (السُّنن ٢٢٠١)، وابن جرير الطّبري (تهذيب الآثار ٧٨٤/٢ مسند عمر)، والطّحاوي (شرح مشكل الآثار ١٠٦/١٣ رقم ٥١١٠)، وابن منده (الإيمان ١٥٤/١ رقم ١٧)، والبيهقي (السُّنن الكبرى ٦٨/١ رقم ١٨١)، و(الخلافيات ٢٦١/٦ رقم ٤٣٨٣)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٧٨/٣٧)، وابن الجوزي (التحقيق ١٢٨/١ رقم ١١٢) من طريق **سُفيان الثوري**.

وأبو داود الطّيالسي (المسند ٤١/١ رقم ٣٧)، والبخاري (الصّحيح ٣٨٩٨)، ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، والبزّار (المسند ٣٨٠/١ رقم ٢٥٧)، والنّسائي (السُّنن الكبرى ٧٨)، وابن خزيمة (الصّحيح ١٤٢، ٤٥٥)، والطّحاوي (شرح معاني الآثار ٩٦/٣ رقم ٤٦٥١)، و(شرح مشكل الآثار ١٠٦/١٣ رقم ٥١١١)، والبيهقي (السُّنن

الكبرى ٣٣٠/١ رقم ١٠٣١)، و(معرفة السُّنن والآثار ٢٦١/١ رقم ٥٨٧)، وأبو حفص المراغي الدّمشقي (مشيخته صـــ٥٨)، وابن الـــمُنجّى ابن اللّتّي (مشيخته صـــ٤٥٠ رقم ٢٦)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٢/٢) من طريق **حمّاد بن زيد**.

وأبو داود الطّيالسي (المسند ٤١/١ رقم ٣٧) من طريق **زُهير بن محمد التّميمي**.

والـــحُمَيدي (المسند ١٦٣/١ رقم ٢٨) – ومن طريقه البخاري (الصّحيح ١)، الجوهري (مُسند الموطأ صـــ٨٢ رقم ٤)، والقضاعي (المسند ١٩٥/٢ رقم ١١٧٢)، والقاضي عياض (الإلماع صـــ٥٤-٥٥)، والبيهقي (السُّنن الكبرى ٥٥٨/٧ رقم ١٤٩٩٦)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ١٦٥/٣٢-١٦٦)، و(معجم الشُّيوخ ٤٧٣/١ رقم ٥٧٥)، وعلي بن الـــمُفضَّل المقدسي (الأربعين الـــمُرتّبة على طبقات الأربعين صـــ٤٨١)، والـــمُؤيّد الطُّوسي (الأربعين عن المشايخ الأربعين والأربعين صحابيًّا وصحابيّة صـــ٦٤ رقم ٢)، وابن حجر (نظم اللآلئ بالمائة العوالي صـــ٢٨)، والذّهبي (سير أعلام النُّبلاء ٦٢٠/١٠)، و(معجم الشُّيوخ ٤٠٦/٢)–، وأخرجه أحمد بن حنبل (المسند ٣٠٣/١ رقم ١٦٨)، ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، وابن الجارود (المنتقى ٦٤)، والطّحاوي (شرح مشكل الآثار ١٠٦/١٣ رقم ٥١١٣)، وابن جُمَيع الصّيداوي (مُعجم الشُّيوخ صـــ٣١٠)، وتـــمّام (الفوائد ٢٠٦/١ رقم ٤٨٥)، والخطيب البغدادي (تلخيص المتشابه ٤٩١/١)، وأبو بكر الأنصاري (أحاديث الشُّيوخ الثقات ٧٩٧/٢ رقم ٢٧٠)، وعبد الخالق بن أسد (المعجم صـــ١٧٠ رقم ٨٠)، وابن عساكر (معجم الشُّيوخ ٥٦٤/١ رقم ٧٠٠)، (٨٢٠/٢ رقم ١٠٣٠)، وأبو العباس أحمد بن الـــمُفرّج الدّمشقي (المشيخة البغدادية صـــ٤٥ رقم ١٣) كلّهم من طريق **سُفيان بن عُيينة**.

وأحمد بن حنبل (المسند ٣٩٣/١ رقم ٣٠٠)، ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، وابن ماجه (السُّنن ٤٢٢٧)، وأبو عوانة (المستخرج ٤١١/١٥ رقم ٧٨٨٢)، وابن المنذر (الأوسط ٣٦٩/١ رقم ٣٤٦)، وأبو بكر الشّافعي (الفوائد صـــ٣٢٩ رقم ٣٣٦ الغيلانيّات)،

والدّارقطني (السُّنن ٧٦/١ رقم ١٣١)، وتــمّام (الفوائد ٢٠٦/١ رقم ٤٨٤)، وأبو نُعيم الأصبهاني (معرفة الصّحابة ٥٥/١ رقم ٢١٢)، والقضاعي (المسند ٣٥/١ رقم ١)، والبيهقي (السُّنن الكبرى ٤٤٥/١ رقم ١٤٢٢)، (٢٢/٢ رقم ٢٢٥٤)، (١٨٨/٤ رقم ٧٣٧٠)، (٦٠/٥ رقم ٨٩٩٢)، و(الصّغرى ٧/١ رقم ٢)، و(معرفة السُّنن والآثار ٢٦١/١ رقم ٥٨٨)، و(الاعتقاد صــ٢٥٤)، و(الأربعون الصّغرى صــ٧٧ رقم ٣٥)، و(الزُّهد صــ١٣١ رقم ٢٤)، والخطيب البغدادي (تاريخ بغداد ٤٠٣/٥)، و(الفقيه والــمُتفقّه ٤٨/٢)، وأبو نصر ابن ماكولا (تهذيب مُستمرّ الأوهام صــ٦١)، والشّجري (ترتيب الأمالي الخميسية ١١/١-١٢ رقم ١)، وأبو الحسين الطُّيوري (الطُّيوريات ١٣٦١/٤ رقم ١٣٢٥ انتخاب السِّلَفي)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ١٨٩/٥١)، و(الأربعون الأبدال العوالي صــ٣٥ رقم ١)، (الأربعون البُلدانية صــ٢٩)، وأبو طاهر السِّلَفِي (معجم السّفر صــ١٤ رقم ٦)، وأبو بكر ابن نُقطة (إكمال الإكمال ٩٣/١)، وأبو حفص المراغي الدّمشقي (مشيخته صــ٦٠-٦١)، والحسن بن محمد البكري (الأربعين صــ٦٠)، وجمال الدّين ابن الظّاهري (مشيخة ابن البخاري ٦٠٩/١ رقم ٢٤٧)، ومُحيي الدّين اليُونيني (مشيخته صــ٦٩-٧٠ رقم ١٣)، وابن رشيد الفهري (السَّنَن الأَبْيَن صــ٣٣)، والمزّي (تهذيب الكمال ١٥٧/١)، والذّهبي (تاريخ الإسلام ٣٤٢/١٢)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٣/٢)، و(نظم اللآلئ بالمائة العوالي صــ٢٨) من طريق **يزيد بن هاروت:**

والبخاري (الصّحيح ٥٤، ٥٠٧٠)، ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي (الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس صــ٥٦ رقم ٩٣)، والنّسائي (السُّنن الكبرى ٥٦٠١)، و(الصّغرى ٧٥، ٣٤٣٧)، وأبو عوانة (المستخرج ٤١٢/١٥ رقم ٧٨٨٣)، والطّحاوي (شرح معاني الآثار ٩٦/٣ رقم ٤٦٥٠)، و(شرح مشكل الآثار ١٠٦/١٣ رقم ٥١٠٧-٥١٠٩)، وابن الأعرابي (المعجم ٣٤٠/١ رقم ٦٥٢)، وأبو أحمد الحاكم (عوالي مالك صــ٣٧ رقم ١٣)، وابن منده (الإيمان

١٥٤/١، ٣٦٣ رقم ١٧، ٢٠١)، وتـــمّام (الفوائد ٢٠٧/١ رقم ٤٨٨)، والقُضاعي (المسند ٣٦/١ رقم ٢)، والبيهقي (السُّنن الكبرى ٣٩٦/٤ رقم ٨١٠٨)، و(٥٣٨/٦ رقم ١٢٩٠٧)، و(شُعب الإيمان ١٦٠/٩ رقم ٦٤١٩)، و(الآداب صـــ٣٣١ رقم ٨٢٠)، والبغوي (شرح السُّنّة ٥/١ رقم ١)، وأبو القاسم الأصبهاني (الترغيب والترهيب ١١٢/١ رقم ٩٦)، وأبو الحسين الطُّيوري (الطُّيوريات ٩٤١/٣ رقم ٨٧١ انتخاب السِّلَفي)، وأبو الحسن النّعّال البغدادي (مشيخته صـــ١١٧-١١٨)، والمبارك بن أحمد ابن الـــمُستوفي (تاريخ إربل صـــ٢١٢)، والذّهبي (سير أعلام النُّبلاء ٢٠٥/٢٠) من طريق **مالك بن أنس**.

والبخاري (الصّحيح ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، والترمذي (الجامع ١٦٤٧)، وابن جرير الطّبري (تهذيب الآثار ٧٨٤/٢ مسند عمر)، وابن خزيمة (الصّحيح ١٤٣)، وأبو عوانة (المستخرج ٤١١/١٥ رقم ٧٨٨٢)، وابن الأعرابي (المعجم ٩٣٦/٣ رقم ١٩٨٥)، والدّارقطني (العلل ١٩٤/٢ رقم ٢١٣)، وأبو أحمد الحاكم (شعار أصحاب الحديث صـــ٣٥ رقم ٢٠)، والقضاعي (المسند ١٩٥/٢ رقم ١١٧١)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ١٢٠/٤٣)، والسُّبكي (طبقات الشّافعيّة الكُبرى ٢٠٨/٥)، وابن كثير (طبقات الشّافعيين صـــ٣٩٢)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٣/٢)، و(الإمتاع بالأربعين الـــمُتباينة السّماع صـــ١٨ رقم ٣) من طريق **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي**.

ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، وابن ماجه (السُّنن ٤٢٢٧)، والطّحاوي (شرح مشكل الآثار ١٠٦/١٣ رقم ٥١١١)، وابن الـــمُقرئ (المعجم ٣٨٨ رقم ١٢٦٥)، و(الأربعين صـــ٦٩ رقم ١٩)، وابن عساكر (المعجم ٧٨/١ رقم ٧٨) من طريق **الليث بن سعد**.

ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧)، والنّسائي (السُّنن الكبرى ٤٧١٧)، و(الصّغرى ٣٧٩٤)، وابن جرير الطّبري (تهذيب الآثار ٧٨٤/٢ مسند عمر)، وأبو القاسم

الرّافعي (التّدوين في أخبار قزوين ٧٧/٤)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٣/٢) من طريق **أبي خالد سليمان بن حيَّان الأحمر**.

ومسلم (الصّحيح ١٩٠٧) من طريق **حفص بن غياث**.

وأبو محمد الحسن العامري (الأمالي والقراءة صـــ٣٤)، وابن جرير الطّبري (تهذيب الآثار ٧٨٤/٢ مسند عمر)، وأبو عوانة (المستخرج ٤١١/١٥ رقم ٧٨٨٢)، وابن المنذر (الأوسط ٧١/٣ رقم ١٢٥٢)، والدّارقطني (السُّنن ٧٦/١ رقم ١٣١)، وتـــمّام (الفوائد ٢٠٥/١ رقم ٤٨٣)، والبيهقي (السُّنن الصّغرى ٧/١ رقم ١)، و(الزُّهد صـــ١٣١ رقم ٢٤١)، وابن عساكر (المعجم ٣٧٧/١ رقم ٤٥٣)، والحسن ابن شاذان (مشيخته الصّغرى صـــ١٨ رقم ٧)، والحسن بن عمر الكُرْدي (جزء يشتمل على ثمانية وخمسين حديثًا صـــ٩٠ رقم ١)، والسُّبكي (مُعجم الشُّيوخ صـــ١١٩-١٢٠)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٣/٢)، و(نظم اللآلئ بالمائة العوالي صـــ٢٨) من طريق **جعفر بن عوت**:

وابن جرير الطّبري (تهذيب الآثار ٧٨٤/٢ مسند عمر)، وابن الـــمُقرئ (المعجم صـــ٣٤٧ رقم ١١٣٩) من طريق **عمرو بن الحارث**.

وابن جرير الطّبري (تهذيب الآثار ٧٨٤/٢ مسند عمر) من طريق **علي بن هاشم**.

وابن الأعرابي (المعجم ٣٤٠/١ رقم ٦٥١)، وابن الـــمُقرئ (المعجم صـــ٣١ رقم ١) من طريق **يحيى بن أيوب**.

وابن حبّان (الصّحيح ٣٨٩)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٧٦/٥١)، وكمال الدّين ابن العديم (بُغية الطّلب في تاريخ حلب ٤٢٨١/٩) من طريق **عيسى بن يُونس**.

وابن حبّان (الصّحيح ٣٨٨، ٤٨٦٨)، وأبو نصر ابن ماكولا (تهذيب مُستمرّ الأوهام صـــ٦٢) من طريق **يحيى بن سعيد القطّات**:

وابن حبّان (الصّحيح ٤٨٦٨) من طريق **عمر بن علي**.

والآجُرّي (الأربعين صـــ٧٨ رقم ٣)، وأبو نُعيم الأصبهاني (تاريخ أصبهان ١٩٧/٢، ٢٧٦)، والحسن الخلّال (مجالس العشرة الأمالي صـــ٢٦ رقم ١٣)، وأبو نصر ابن ماكولا (تهذيب مُستمرّ الأوهام صـــ٦١)، وابن عساكر (المعجم ١٠٨٥/٢ رقم ١٤٠٤)، وأبو حفص المراغي الدّمشقي (مشيخته صـــ٤٤، ٥٨)، والسُّبكي (مُعجم الشُّيوخ صـــ١١٩-١٢٠) من طريق **زُهير بن معاوية**.

والطّبراني (المعجم الأوسط ١٧/١ رقم ٤٠)، وتـــمّام (الفوائد ٢٠٦/١، ٢٠٧ رقم ٤٨٦، ٤٨٧)، والخليلي (الإرشاد ٤٥٧/١)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٢٢٤/٥)، (٣٣٩/٤٩) من طريق **الأوزاعي**.

والطّبراني (المعجم الأوسط ١٢٣/٧ رقم ٧٠٥٠) من طريق **القاسم بن مَعْت:**

وابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم صـــ٢٤ رقم ١٣)، وأبو نُعيم الأصبهاني (حلية الأولياء ٤٢/٨)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٣٩/٤٩) من طريق **إبراهيم بن أدهم**.

وابن منده (مسند إبراهيم بن أدهم صـــ٢٤ رقم ١٣)، وأبو نُعيم الأصبهاني (حلية الأولياء ٤٢/٨)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٣٩/٤٩) من طريق **ابن جُريج**.

وابن منده (الإيمان ٣٦٣/١ رقم ٢٠١)، وأبو القاسم الرّافعي (التّدوين في أخبار قزوين ١٩٠/١) من طريق **سليمان بن بلال**.

وابن جُمَيع الصّيداوي (المعجم صـــ٣٧٥)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٠/٥) من طريق **عبد الله بن هاشم الطُّوسي**.

وابن جُمَيع الصّيداوي (المعجم صـــ١١٦) من طريق **إسماعيل بن عيّاش**.

وتـــمّام (الفوائد ٢٠٦/١ – ٢٠٧ رقم ٤٨٥، ٤٨٩) من طريق **خالد بن عبد الله الواسطي، وعمرو بن أبي قيس**.

وأبو نُعيم الأصبهاني (مُسند أبي حنيفة صـــ٢٦٩)، و(تاريخ أصبهان ٧٨/٢) من طريق **أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت**.

وابن بشران (الأمالي صـ٣٢٧ رقم ١٦١٧ الجزء الثاني)، والخطيب البغدادي (تاريخ بغداد ٨٣/٧) من طريق **شُعبة بن الحجّاج**.

والخطيب البغدادي (الجامع لأخلاق الرّاوي ٨١/١ رقم ١٣)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٤٦/٥)، و(المعجم ١٧٧/١ رقم ٢٠١) من طريق **مروان بن معاوية الفزاري**.

والخطيب البغدادي (تاريخ بغداد ٤٧٢/١٠) من طريق **بُندار محمد بن بشّار**.

أبو البركات بن أبي سعد الصُّوفي (جزء فيه أربعون حديثًا من الصّحاح العوالي صـ٩٠ رقم ١٤)، وابن عساكر (المعجم ٣١٧/١ رقم ٣٧٩)، والمبارك بن أحمد ابن المُستوفي (تاريخ إربل صـ١٠٨)، وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٣/٢)، و(نظم اللآلئ بالمائة العوالي صـ٢٨) من طريق **عبد الرحمن بن محمد المُحاربي الكوفي**.

وابن عساكر (تاريخ دمشق ٣١٦/٤١) من طريق **شرقي بن قطام**.

وأبو القاسم الرّافعي (التدوين في أخبار قزوين ٤٥٨/١) من طريق **سعيد بن سلمة**.

وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٩/٢) من طريق **المبارك بن فضالة**.

كلّهم (ابن المبارك، والسّفيانان، وحمّاد بن زيد، وزُهير بن محمد، ومالك، وعبد الوهاب، والليث، ويزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر، وحفص، وجعفر، وعمرو بن الحارث، وعلي بن هاشم، ويحيى بن أيوب، وعيسى، والقطّان، وعمر بن علي، وزُهير بن معاوية، والأوزاعي، والقاسم، وابن أدهم، وابن جُريج، وسليمان بن بلال، وعبد الله بن هاشم، وإسماعيل، وخالد الواسطي، وعمرو بن أبي قيس، وأبو حنيفة، وشُعبة، ومروان بن معاوية، وبُندار، والمُحاربي، وشرقي، وسعيد بن سلمة، والمبارك) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقّاص، عن عمر بن الخطّاب (ﷺ)، قال: قال رسول الله (ﷺ): "**إنّما الأعمال بالنيّات**، وإنّما لكُلّ

امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدُنيا يُصيبها أو امرأة يتزوّجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه".

ورواه كثيرٌ من الرُّواة بلفظ: "**إنّما الأعمال بالنّيّة**" كما عند مالك في (الموطّأ، رواية الشّيباني)، والطّيالسي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، والترمذي، والنّسائي، وابن خزيمة، وغيرهم. ولأحمد بن حنبل: "**إنّما العمل بالنّيّة**". وللبخاري، وابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن حبّان، وغيرهم: "**الأعمال بالنّيّة**". وللبخاري: "**العمل بالنّيّة**".

– **وقد جاءت مُتابعة ليحيى بن سعيد الأنصاري**، أخرجها:

- ابن حبّان (الثقات ٢٩٨/٦) من طريق علي بن أحمد بن سعيد الهمداني.
- وابن عدي (الكامل ٤٤/٤) من طريق الحسن بن علي بن الحسين الـــهَمَذَاني.
- والخليلي (الإرشاد ٦٣١/٢) من طريق الحسن بن علي بن أبي الحنا التميمي.
- وأبو نصر ابن ماكولا (تهذيب مُستمرّ الأوهام صـــ٦٢)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٣٦/٥٦) من طريق محمد بن الفرج الهمداني.
- والذّهبي (سير أعلام النُّبلاء ٤٣٩/١٤)، و(تذكرة الـــحُفّاظ ٢٣٩/٢) من طريق عبدوس بن أحمد بن عبّاد.

خمستهم (علي بن أحمد، والحسن الـــهَمَذَاني، والحسن التميمي، ومحمد بن الفرج، وعبدوس) عن محمد بن عُبيد الأسدي، قال: حدّثنا الرّبيع بن زياد، عن محمد بن عمرو الليثي، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقّاص، قال: سمعتُ عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، به.

وهذه الـــمُتابعة لا تصحّ، فقد تفرّد بها عن محمد بن عمرو الليثي **(الرّبيع بن زياد الضَّبّي)** ليّن الحديث.

ذكره ابنُ حبّان في (الثقات)، وقال: "يُغرِب". وقال ابن عدي: "عند محمد بن عبيد، عن الرّبيع الهمذاني أحاديث لا يُتابَع عليها". وقال صالح بن أحمد في

(طبقات همذان): "لم يكن مشهورًا بالتحديث". قال أبو جعفر الحافظ: "حديثه يدلّ على الصّدق". وقال الذّهبي: "ما رأيتُ لأحدٍ فيه تضعيفًا، وهو جائز الحديث". انظر: الثقات (٢٩٨/٦)، ميزان الاعتدال (٤٠/٢)، لسان الميزان (٤٤٧/٣).

وقد نصّ عامّة أهل العلم على غلط هذه الــمُتابعة، وعد الاعتداد بها، منهم: ابن عدي ، والخليلي ، وأبو نصر ابن ماكولا، والذّهبي، كما تقدّم في مصادر التخريج. وكذلك ابن حجر. انظر: لسان الميزان (٤٤٨/٣).

- ورُوي الحديث من وجه غير محفوظ:

أخرجه الخطّابي (أعلام الحديث ١١١/١)، وأبو نُعيم الأصبهاني (حلية الأولياء ٣٤٢/٦)، والخليلي (الإرشاد ٢٣٣/١ رقم ٢٨)، والقُضاعي (المسند ١٩٦/٢ رقم ١١٧٣)، وأبو الحسين الطُّيوري (الطُّيوريّات ٩٧٧/٣ رقم ٩٠٨ انتِخاب السِّلَفي)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٢٣٥/٦٢) من طريق نوح بن حبيب القُومَسي.

وابن حجر (مُوافقة الخُبر الخَبر ٢٤٧/٢) من طريق إبراهيم بن محمد المعروف بالعتيق.

كلاهما (نوح، وإبراهيم) عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)، قال: قال رسول الله (ﷺ): "إنّما الأعمال بالنّيّات، ولكُلّ امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دُنيا يُصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه".

وهو حديث باطل عن مالك بن أنس، تفرّد به عنه **(عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد الأزدي المكّي)** صدوق يُخطئ. انظر: تقريب التهذيب صـــ٣٦١.

قال أبو حاتم الرّازي: "هذا حديث باطل ليس له أصل، إنّما هو: مالك، عن يحيى بن سعيد، ..." العلل (٢٦٤/٢ رقم ٣٦٢).

وقال السّاجي: "روى (يعني: عبد المجيد) عن مالك حديثًا مُنكرًا، عن زيد بن أسلم، ..." تهذيب التهذيب (٣٢٦/٨).

وقال الدّارقطني: "يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد.

وأصحاب مالك يروونه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقّاص، عن عمر، عن النبي (ﷺ)، وهو الصّحيح" العلل (٢٥٣/١١ رقم ٢٢٦٩).

وقال في موضع آخر: "روى هذا الحديث مالك بن أنس، واختُلِف عنه:

فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، ولم يُتابَع عليه.

وأمّا أصحاب مالك الــحُفّاظ عنه، فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقّاص، عن عمر، وهو الصّواب" العلل (١٩٣/٢ رقم ٢١٣).

وقال الخليلي: "قال عبد المجيد –وأخطأ فيه–: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي (ﷺ): (الأعمال بالنّيّة). رواه عنه نوح بن أبي حبيب، وإبراهيم بن عتيق، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه، فهذا ممّا أخطأ فيه الثقة عن الثقة" الإرشاد (١٦٦/١).

وقال في ترجمة: (عبد المجيد بن أبي روّاد): "أخطأ في أحاديث"، ثُمّ ذكر هذا الحديث. انظر: الإرشاد (٢٣٣/١).

وقال ابن عبد البرّ: "ابن أبي روّاد هذا قد روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها خطأ: أنّه روى عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أنّ رسول الله (ﷺ)، قال: (إنّما الأعمال بالنّيّات) الحديث.

وهذا خطأ لا شكّ فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنّما حديث الأعمال بالنّيّات عند مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقّاص، عن عمر، ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه النّاس عن يحيى بن سعيد" التمهيد (٢٧٠/٢١).

- **وقد نصّ عامّة أهل العلم** على أنّ الحديث لا يُعرف إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر (ﷺ)، وليس له إسناد آخر صحيح، وممّن نصّ على هذا:

الترمذي، والبزّار (المسند ٣٨٠/١)، والنّسائي (كما في تهذيب مُستمرّ الأوهام لابن ماكولا صـــ٦٢)، وأبو نُعيم الأصبهاني (حلية الأولياء (/٤٢)، وأبو علي ابن السَّكن (كما في البدر الـــمُنير لابن الـــمُلقّن ١٢/٣)، وحمزة بن محمد الكناني (كما في طرح التثريب ٣/٢)، والخطّابي (أعلام الحديث (/١١٠)، ومحمد بن عتاب الأندلسي (كما في طرح التثريب ٣/٢)، وابن عساكر (الأربعون الأبدال العوالي صـــ٣٥)، و(الأربعون البُلدانية له صـــ٣٠)، والنّووي (شرح مسلم ٥٤/١٣)، وابن رشيد الفهري (السَّنَن الأَبْيَن صـــ٣٦)، وابن رجب (جامع العلوم والحكم ٥٥/١)، وغيرهم.

- **تنبيه**:

قال عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده (ت٤٧٠هـــ) -في جَمْعِه لطرق هذا الحديث في كتابه (الـــمُستخرج من أحاديث النّاس)-: "رواه عن النبي (ﷺ) غير عُمر: سعد بن أبي وقّاص، وعلي بن أبي طالب، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وأنس، وابن عباس، ومعاوية، وأبو هريرة، وعُبادة بن الصّامت، وعُتبة بن عبدٍ السُّلمي، وهلال بن سُويد، وعُقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، وأبو ذرّ، وعُتبة بن النُّدَّر، وعُقبة بن مسلم (ﷺ)" البدر المنير (١٤/٣)، طرح التثريب (٤/٢).

وفي قول ابن منده هذا نظر؛ فقد قال **العراقيُّ**: "بلغني أنّ **الحافظ أبا الحجّاج الـــمزّي** سُئل عن كلام ابن منده هذا؛ **فاستبعده**.

وقد تتبّعتُ كلامَ ابن منده **فوجدتُ أكثر الصّحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنّما لهم أحاديث أُخرى في مُطلق النّيّة، لا هذا الحديث بعينه**، كحديث (يُبعثون على نيّاتهم)، وحديث (ليس له من غزاته إلا ما نوى)، ونحو ذلك.

وهكذا يفعل الترمذيُّ حيث يقول: وفي الباب عن فُلان وفُلان، فكثيرًا ما يُريد بذلك أحاديث غير الحديث الذي يُسنده في أوّل الباب، ولكن بشرط كونها تصلح أن تُورد في ذلك الباب، وهو عمل صحيح، إلا أنّ أكثر النّاس إنّما يفهمون إرادة ذلك الحديث الـــمُعيّت: والله أعلم" طرح التثريب (٢/٤-٥).

وقال ابن حجر: "وقرأتُ بخطّ الحافظ عماد الدّين بن كثير أنّه سأل الحافظ الـــمزّي عن كلام الحافظ أبي القاسم بن منده هذا، فاستبعده"، ثُمّ نقل توجيه شيخه العراقي. انظر: مُوافقة الخُبر الخَبر (٢/٢٤٥).

المبحث الثالث
إسناد الحديث ولطائفه

(١) عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

- عمر بن الخطّاب بن نُفَيل بن عبد العُزّى بن رياح بن عبد الله بن قُرْط بن رَزَاح بن عدي بن كعب القُرشي العَدَوي، أمير المؤمنين، جَمّ المناقب، استُشْهِد في ذي الحِجّة سنة ثلاث وعشرين، وولي الخلافة عشر سنين وستّة أشهر. انظر: تهذيب الكمال (٣١٦/٢١)، الإصابة في تمييز الصّحابة (٤٨٤/٤)، تقريب التهذيب صـ٤١٢.

- وفي الكتب السّتّة ممّن اسمه عمر بن الخطّاب:

(الفاروق عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه))، و(الرّاسبي البصري)، و(السّجستاني القُشَيري). انظر: تقريب التهذيب صـ٤١١-٤١٢.

- اتُّفِق على تسميته بـ(الفاروق)، كما حكاه: **النّوويُّ** (تهذيب الأسماء واللُّغات ١٠/٢)، **وابنُ المُلقّن** (التوضيح ١٣٦/٢)، وغيرهما.

وقد أخرج ابن سعد (الطّبقات الكبرى ٢٧٠/٣) - ومن طريقه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٥٠/٤٤-٥١)، وابن الأثير (أُسد الغابة ٦٤٨/٣)-.

وابن شبّة في (تاريخ المدينة ٦٦٢/٢).

كلاهما (ابن سعد، وابن شبّة) عن أحمد بن محمد الأزرقي المكّي، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن حسن، عن أيوب بن موسى، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إنّ الله جعل الحقّ على لسان عُمر وقلبه، وهو الفاروق، فرّق الله به بين الحقّ والباطل".

وإسناده ضعيف، فإنّ **(عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم بن عُقبة بن الأزرق الأزرقي)** مجهول الحال. ذكره أبو المحاسن الحُسَيني (التذكرة بمعرفة

رجال الكتب العشرة ٩٨٢/٢)، وابنُ حجر (تعجيل المنفعة ٧٩١/١) ولم يُورِدَا فيه جرحًا ولا تعديلاً، سوى قول ابن حجر: "عن أبيه، روى عنه الشّافعي".

وشيخه **(أيوب بن موسى)** إن كان هو القرشي الأموي المكّي، فيكون الحديثُ مُعضلاً، فإنّ وفاته سنة (١٣٢هـ، وقيل: ١٣٣هـ). وإن لم يكن هو، فلا أعرفه.

والحديث أخرجه جماعة من الـمُصنّفين بشطره الأوّل (إنّ الله جعل الحقّ على لسان عُمر وقلبه) دون الشّاهد منه، كما عند:

أحمد بن حنبل (فضائل الصّحابة ٢٥٠/١ رقم ٣١٣)، و(المسند ٥٠٨/٩ رقم ٥٦٩٧)، ويعقوب بن سفيان (المعرفة والتاريخ ٤٦٧/١)، والترمذي (الجامع ٣٦٨٢)، والبزّار (المسند ١٩٤/١٢ رقم ٥٨٦١)، وابن حبّان (الصّحيح ٦٨٩٥)، وأبو نُعيم الأصبهاني (تثبيت الإمامة صـ٢٩٧ رقم ٩٧) من طريق خارجة بن عبد الله.

وأحمد بن حنبل (المسند ١٤٤/٩ رقم ٥١٤٥)، والخرائطي (مكارم الأخلاق صـ٣٠١ رقم ٩٢١)، وابن الأعرابي (المعجم ١٠٥٧/٣ رقم ٢٢٧٤)، والسّمرقندي (الفوائد المنتقاة صـ١٤٨ رقم ٤٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني (طبقات المحدّثين بأصبهان ٣٨٢/١)، واللالكائي (أصول اعتقاد أهل السُّنّة ١٣٩١/٧ رقم ٢٤٨٩)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ١٠٢/٤٤-١٠٣) من طريق نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم.

وأحمد بن حنبل (فضائل الصّحابة ٢٩٩/١، ٣٥٩ رقم ٣٩٥، ٥٢٥)، والطّبراني (المعجم الأوسط ٩٥/١ رقم ٢٨٩)، وابن شاهين (شرح مذاهب أهل السُّنّة صـ٦٢ رقم ٧٧)، واللالكائي (أصول اعتقاد أهل السُّنّة ١٣٨٩/٧ رقم ٢٤٨٥) من طريق الضّحّاك بن عثمات:

وابن أبي عاصم (السُّنّة ٥٨١/٢ رقم ١٢٤٧) من طريق عبيد الله بن عمر.

والطّبراني (المعجم الأوسط ٣٣٨/٣ رقم ٣٣٣٠)، وابن الــمُقرئ (المعجم صــ٩٤ رقم ٢١٢)، وتــمّام (الفوائد ١٩/٢ رقم ١٠١٦) من طريق مالك بن أنس.

خمستهم (خارجة، والضّحّاك، وابن أبي نُعيم، وعبيد الله، ومالك) عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، مرفوعًا.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه".

وأخرج ابن سعد (الطّبقات الكبرى ٢٧٠/٣) عن محمد بن عمر، قال: أخبرنا أبو حَزْرَة يعقوب بن مجاهد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي عمرو ذكوان قال: قلتُ لعائشة: مَنْ سمّى عمر الفاروق؟ قالت: النبيُّ (عليه السلام).

وإسناده واهٍ، فإنّ **(محمد بن عمر الواقدي)** متروك الحديث.

قال ابن أبي حاتم الرّازي: سألتُ أبي عن حديث رواه ابن وهب، عن عبد الله بن السّمح، عن عمر بن صُبْح، عن مُقاتل، عن الضّحّاك، عن ابن عباس؛ قال: سمّى رسولُ الله (ﷺ) "أبا بكر: الصّدّيق، **وعمر: الفاروق**، وحمزة: أسد الله، وخالد: سيف الله، وأبا الحكم: أبا جهل بن هشام، وأبا عامر بن النُّعمان: الرّاهب الفاسق؟".

فقال أبي: هذا حديث مُنكر. العلل (٣٨٥/٦ رقم ٢٦٠٤).

وفي إسناده **(عمر بن صُبْح الخراساني السّمرقندي)** متروك الحديث، مُتّهم بالوضع.

كذّبه ابنُ راهويه. وقال أبو حاتم الرّازي: "مُنكر الحديث". وقال ابن حبّان: "كان ممّن يضع الحديث على الثّقات، لا يحلّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجّب لأهل الصّناعة فقط". وقال ابن عدي: "عامّة ما يرويه غير محفوظ لا متنًا، ولا إسنادًا". وقال الدّارقطني: "متروك". وذكر أبو نُعيم الأصبهاني أنّه يروي عن مُقاتل الموضوعات. انظر: الجرح والتعديل (١١٦/٦)، المجروحين (٨٨/٢)، الكامل

(٥٠/٦)، الضّعفاء لأبي نُعيم صـــ١١٣، تهذيب الكمال (٣٩٧/٢١)، ميزان الاعتدال (٢٠٦/٣).

وأخرج أبو نُعيم الأصبهاني (حلية الأولياء ٤٠/١)، و(دلائل النُّبوّة صـــ٢٤١ رقم ١٩٢) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا عبد الحميد بن صالح، حدّثنا محمد بن أبان، عن إسحاق بن عبد الله، عن بن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: سألتُ عمر رضي الله تعالى عنه: لأيّ شيء سُمّيتَ الفاروق؟ قال: أسلم حمزة قبلي بثلاثة أيّام، ثُمّ شرح الله صدري للإسلام فقلتُ: الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى، فما في الأرض نَسَمَة أحبّ إليَّ من نَسَمَة رسول الله (ﷺ)، قلتُ: أين رسول الله (ﷺ)؟، قالت أُختي: هو في دار الأرقم بن الأرقم عند الصّفا، فأتيتُ الدّار وحمزة في أصحابه جلوس في الدّار، ورسول الله (ﷺ) في البيت، فضربتُ الباب فاستجمع القوم، فقال لهم حمزة: ما لكم؟ قالوا: عمر، ....

إلى أن قال عمر: والذي بعثك بالحقّ لتخرجنّ، فأخرجناه في صفّين، حمزة في أحدهما، وأنا في الآخر، له كديد ككديد الطّحين، حتى دخلنا المسجد، قال: فنظرت إليَّ قُريش وإلى حمزة، فأصابتهم كآبة لم يُصبهم مثلها، فسمّاني رسول الله (ﷺ) يومئذ الفاروق، وفرّق الله بين الحقّ والباطل ".

وإسناده واهٍ أيضًا، فإنّ **(إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني)** متروك الحديث.

قال ابن شاهين: "تفرّد عمر بهذه الفضيلة، لم يَشْركه فيها أحد" شرح مذاهب أهل السُّنّة صـــ٦٢.

(٢) علقمة بن وقاص الليثي.

– علقمة بن وقّاص بن محصن بن كلدة الليثي المدني، من ليث بكر، يُكنى بأبي واقد، ثقة ثبت، قيل: إنّه وُلِد في عهد النبي (ﷺ)، ومات بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروات: انظر: تهذيب الكمال (٣١٤/٢٠)، تقريب التهذيب صـــ٣٩٧.

– وليس في الكتب السّتّة مَنْ اسمه (علقمة بن وقّاص) غيره. انظر: تقريب التهذيب صـــ٣٩٧.

– وذكر ابنُ حجر أنّ في كتاب (معرفة الصّحابة) لابن منده ما ظاهره أنّ علقمة صحابيّ. انظر: فتح الباري (١٠/١)، أُسد الغابة (٥٨٥/٣)، الإصابة (٥٢/٥).

وعزاه أبو نُعيم الأصبهاني إلى بعض الـــمُتأخّرين – وعادته أن يُعبّر بهذا التعبير مُريدًا به ابن منده–، فقال: "علقمة بن وقّاص الليثي، ذكره بعض المتأخّرين في الصّحابة، وذكره القاضي أبو أحمد والنّاس في التابعين، سمع عمر، عائشة، مات بالمدينة في ولاية عبد الملك" معرفة الصحابة (٢١٨٠/٤).

وحُجّة مَنْ قال بصُحبته:

ما أخرجه ابن منده (كما في الإصابة ٥٢/٥)، وأبو نُعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة ٢١٨٠/٤ رقم ٥٤٦٧) كلاهما عن خيثمة بن سليمان بن حيدرة القرشي في كتابه (فضائل الصحابة)، عن يحيى بن جعفر بن أعين البخاري، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقّاص، عن أبيه عن جدّه، قال: "شهدتُ الخندق، وكنتُ في الوفد الذين قَدِمُوا على النبي (ﷺ)..".

قال ابن حجر: "وهذا إسناد حسن، وظاهره يقتضي صُحبة علقمة، فليُحرّر ذلك" تهذيب التهذيب (٢٨١/٧).

وقال في موضع آخر: "لو ثبت هذا لكان صحابيًّا، لكن أطبق الأئمة على ذكره في التابعين، وقال أبو نُعيم: هذا وهم. يعني: الذي أورده ابن منده" الإصابة (٥٢/٥).

على أنّ ابنَ حجر جزم بعدم صُحبة علقمة، فقال: "أخطأ مَنْ زعم أنّ له صُحبة، وقيل: إنّه وُلِد في عهد النبي (ﷺ)" تقريب التهذيب صـــ٦٨٩.

والقول بعدم صُحبته هو قول جمهور أهل العلم، منهم:

البخاري (التاريخ الكبير ٤٠/٧)، ومسلم (الطّبقات ٦٣٨)، والعجلي (معرفة الثقات ١٤٩/٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي (المعرفة والتاريخ ٣٩٣/١)، وخليفة بن خيّاط (الطّبقات صـــ٢٣٦)، وابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٤٠٥/٦)، وابن حبّان (الثقات ٢٠٩/٥)، (مشاهير علماء الأمصار ٤٥٩)، والعلائي (جامع التحصيل صـــ٥٣٨)، وغيرهم.

ويظهر –والله أعلم– أنّ سبب وَهَم ابن منده في عدّه في الصّحابة: أنّه سقط من إسناده ذكر الصّحابيّ الذي يروي عنه علقمة، وهي: عائشة (رضي الله عنها)، فقد أخرج الأثر:

ابن سعد (الطّبقات الكبرى ٤٢١/٣)، وابن أبي شيبة (الـمُصنّف ٣٧٣/٧ رقم ٣٦٧٩٦)، وأحمد بن حنبل (الـمُسند ٢٦/٤٢ رقم ٢٥٠٩٧)، وابن حبّان (الصّحيح ٧٠٢٨) من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقّاص، عن أبيه عن جدّه، عن عائشة (رضي الله عنها)، قالت: "خرجتُ يوم الخندق أقفوا آثار الناس ،.."، الحديث بطوله في الخندق، وحصار بني قُريظة، ونزولهم على حُكم سعد بن معاذ، وقصّة موت سعد بن معاذ (رضي الله عنه).

قال ابنُ حجر: "سنده حسن" فتح الباري (٥١/١١).

ثُمّ إنّ في الأثر الذي احتجّ به ابن منده، وهو قول علقمة: "كنتُ في الوفد الذين قَدِمُوا على النبي (ﷺ).." غرابة، ولا يُدْرَى ما مُستنده؟ فإنّ علقمة معدود في أهل المدينة، فكيف تكون له وِفَادَة؟! والله أعلم.

(٣) محمد بن إبراهيم التيمي.

– محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تَيْم بن مُرّة القرشي التَّيمي المدني، ثقة، مات سنة عشرين ومائة. انظر: الجرح والتعديل (١٨٤/٧)، الثقات (٣٨١/٥)، تهذيب الكمال (٣٠١/٢٤)، تقريب التهذيب صـــ٤٦٥.

- **كان كثير الحديث. انظر:** الطّبقات الكبرى لابن سعد (صـــ١٠٠ مُتمّم التّابعين، ت. زياد بن محمد بن منصور). ونصّ ابنُ حبّان على أنّ أكثر روايته عن أبي سلمة وعلقمة بن وقّاص. انظر: الثقات (٣٨١/٥).

(٤) يحيى بن سعيد الأنصاري.

- يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري النّجّاري، أبو سعيد المدني قاضي المدينة، ثقة ثبت، وهو من صغار التّابعين، فقد سمع من أنس بن مالك (ﷺ)، وروى عنه. انظر: معرفة الثقات (٣٥٢/٢)، الجرح والتعديل (١٤٧/٩)، تهذيب الكمال (٣٤٦/٣١).

- وفي رُواة الحديث جماعة ممّن اسمه (يحيى بن سعيد)، وفي الصّحيح جملة منهم:

(يحيى بن سعيد بن أبان الأموي الكوفي)، و(يحيى بن سعيد بن حيّان التَّيمي الكوفي)، و(يحيى بن سعيد القطّان البصري)، وغيرهم. انظر: تقريب التهذيب صـــ٥٩٠-٥٩١.

- وهذا الحديث من رواية ثلاثة من التّابعين (يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة). انظر: فتح الباري (١٠/١)، نظم اللآلئ في المائة العوالي صـــ٢٩.

قال ابن رَشيد الفهري: "وهو على عُلُوّه اجتمع فيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، ولولا ذلك لطُويت المراحل وتدانت المنازل، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري فمن فوقه، كلّهم سمع الصّحابة رضوان الله عليهم، فـــ(الأنصاري سمع: أنس بن مالك، والسّائب بن يزيد)، و(التَّيمي سمع: عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك)، و(الليثي سمع: عمر بن الخطّاب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعائشة) (ﷺ)" السَّنَن الأَبْيَن صـــ٣٥-٤٠.

- **ومدار هذا الحديث** على يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد رواه عنه الخلق الكثير، والجَمّ الغفير، وقد قال أبو نصر ابن ماكولا: "هذا حديث صحيح غريب،

يُقال: إنّ الأنصاري تفرّد به، وأصحاب الحديث يجمعون طرقه، ويجمعون من رواه عن الأنصاري" تهذيب مُستمرّ الأوهام صـــ٦١.

فقيل: رواه عنه أكثر من مائتي راوٍ، وممّن نصّ على هذا:

النّوويُّ (شرح مسلم ٥٤/١٣)، وأبو الفتوح محمد بن محمد الطّائي (الأربعين في إرشاد السّائرين إلى منازل الـــمُتّقين "الأربعين الطّائية" صـــ٣٩-٤٠ رقم ٢)، وعمر بن علي الفاكهاني (رياض الأفهام في شرح عُمدة الأحكام ١٦/١)، وأبو حفص عمر بن علي القزويني (مشيخته صـــ٩٤)، وغيرهم.

وقيل: رواه عنه سبعمائة راوٍ. انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (٦٠/١).

وذكر **ابنُ حجر** أنّ محمد بن علي بن سعيد النّقّاش نصّ على أنّه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسًا، وسرد أسماءهم أبو القاسم ابن منده، فجاوز الثلاثمائة.

وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مُذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، قال: كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى.

ثُمّ قال ابن حجر: "وأنا أستبعد صحّة هذا، فقد تتبّعتُ طرقه من الرّوايات المشهورة والأجزاء المنثورة، منذ طلبتُ الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرت على تكميل المائة، وقد تتبّعتُ طرق غيره فزادت على ما نُقِل عمّن تقدّم، كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى" فتح الباري (١١/١-١٢). ينظر: التوضيح لابن الملقّن (١٥٧/٢-١٥٨).

وقال في موضع آخر: "تتبّعته من الكتب والأجزاء حتى مررتُ على أكثر من ثلاثة آلاف جُزء، فما استطعتُ أن أُكمل له سبعين طريقًا" التلخيص الحبير (٥٥/١).

المبحث الرّابع
مسائل الرّواية في الحديث

المسألة الأولى:

ورد الحديث بِعِدّة ألفاظ، منها بحذف أداة الحصر (إنّما) ولفظه: "الأعمال بالنّيّات"، وقد ذهب **أبو موسى المديني**، وتابعه **النّوويُّ** على أنّه لا تصحّ فيه الرّواية بدون (إنّما). انظر: التلخيص شرح الجامع الصّحيح للبخاري (٣١٣/١).

وفيما قالاه نظر، فقد أخرج الحديث بدونها:

ابن حبّان (الصّحيح ٣٨٨، ٤٨٦٨)، وتــمّام (الفوائد ٢٠٧/١ رقم ٤٨٧)، وأبو نُعيم الأصبهاني (مُسند أبي حنيفة صـــ٢٦٩)، والشّهاب القُضاعي (المسند ٣٥/١ رقم ١)، والبيهقي (معرفة السُّنن والآثار ٢٦١/١ رقم ٥٨٨)، وأبو بكر الأنصاري (أحاديث الشيوخ الثقات ٧٩٧/٢ رقم ٢٧٠)، وغيرهم.

وتعقّبهما **ابنُ الــمُلقّن، وابنُ حجر** فاستغربا قولهما، واحتجّا بإخراج ابن حبّان لها في (الصّحيح)، وأبو أحمد الحاكم في (الأربعين في شعار أهل الحديث). انظر: التوضيح (١٣٤/٢)، وفتح الباري (١٢/١).

المسألة الثانية:

أورد **الرّافعيُّ** الحديثَ في كتابه (الشّرح الكبير = فتح العزيز ٣٢٠/٢) بلفظ: "ليس للــمرء مِنْ عمله إلا ما نواه"، وهو لفظ غيرُ معروف.

قال ابن الــمُلقّن: "هذا الحديث أورده هكذا الإمام الرّافعيُّ بصيغة الجزم، ولم أَرَ من خرّجه كذلك، عِوضًا عن صحّته" البدر المنير (٦٢٨/٢ ط. دار الهجرة).

وقال في موضع آخر: "لفظ غريب، ولم أقف على مَنْ خرّجه بهذا اللفظ بعد شِدّة البحث عنه، وفي البيهقي (السُّنن الكبرى ٦٧/١ رقم ١٧٩) من حديث أنس

مرفوعًا: (إنّه لا عمل لمن لا نيّة له)، وهو بمعناه، لكنّ في إسناده جهالة" التوضيح (١٣٥/٢).

وقال ابنُ حجر: "هذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده" التلخيص الحبير (٤٠٥/١).

المسألة الثالثة:

روى البخاريُّ (الصّحيح ١) الحديثَ عن شيخه "أبي بكر عبد الله بن الزُّبير الـــحُمَيدي" بحذف أحد وَجْهَي التقسيم، وهو قوله: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ..."، فصار لفظه: "وإنّما لكلّ امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دُنيَا يُصيبها ...".

وقد ذكر **ابنُ حجر** أنّه في جميع الأصول التي اتّصلت له عن البخاريّ هكذا بالحذف. انظر: فتح الباري (١٥/١).

وكذا وقع **للخطابيّ** مِنْ قَبْل، فقد قال: "هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِل عنه، مخرومًا، قد ذهب شطره، ورجعتُ إلى نُسخ أصحابنا فوجدتها كلّها ناقصة لم يذكر فيها قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله فهجرته إلى الله وإلى رسوله). وكذلك وجدته في رواية الفربري أيضًا، فلستُ أدري كيف وقع هذا الإغفال؟ ومِنْ جهة مَنْ عَرَض مِنْ رواته؟ ..." أعلام الحديث (١٠٨/١).

وما وقع في (شرح الدّاودي) من سياقه تامًّا، فإنّه غلط، نبّه عليه **ابنُ الـــمُلقّن**، فقال: "وساقه عنه الدّاودي بالسّند المذكور مُطوّلاً في أوّل (شرحه)، ولم أَرَ ذلك في نُسخه، فتنبّه له" التوضيح (١٢٩/٢).

وقال ابنُ حجر: "وقد قدّمنا النُّكتة في حَذْفه أحد وَجْهَي التقسيم، وهو قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)، فلم يجئ في شيء من الرّوايات، وغَلِطَ الشّارح الدّاوودي ومَنْ تَبِعَه في إثباتها، والله أعلم" النُّكت على صحيح البخاري (١٦٠/١).

والبخاريُّ قد أخرج الحديثَ في مواضع أُخرى تامًّا من غير حذفٍ عن جماعة من شيوخه:

عن عبد الله بن مَسْلَمَة (الصّحيح ٥٤)، ومحمد بن كثير (الصّحيح ٢٥٢٩)، ومُسدّد (الصّحيح ٣٨٩٨)، ويحيى بن قَزَعَة (الصّحيح ٥٠٧٠)، وقُتيبة بن سعيد (الصّحيح ٦٦٨٩)، وأبي النُّعمان محمد بن الفضل (الصّحيح ٦٩٥٣).

فقيل: إنّ الحذف من البخاريّ نفسه، وهو قول: الدّاوودي، وأبو بكر ابن العربي، وابن حجر. انظر: فتح الباري (١/١٥).

وقيل: الحذف من الــحُمَيدي، وقد نفى الخطّابيُّ أن يكون ذلك من الــحُمَيدي، فقال: "وقد ذكره محمد بن إسماعيل في هذا الكتاب في غير موضع من طريق الــحُمَيدي فجاء به مُستوفى ... فما خَرَمَ منه شيئًا.

ولستُ أشكّ في أنّ ذلك لم يقع من جهة الــحُمَيدي، فقد رواه لنا الأثبات من طريق الــحُمَيدي، تامًّا غير ناقص"، ثُمّ أسنده من طريق الــحُمَيدي، ثُمّ قال: "فهذه رواية الــحُمَيدي عن سفيان، تامّة غير ناقصة كما ترى، والله أعلم من أين عرض التقصير فيه؟" أعلام الحديث (١/١٠٨-١١٠). وانظر: مُسند الــحُمَيدي (١/١٦٣ رقم ٢٨).

واختلفوا في سبب هذا الحذف:

فقيل: لعلّ البخاريَّ قصد أن يجعل لكتابه صدرًا يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من النّاس من استفتاح كتبهم بالــخُطَب المتضمّنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكأنّه ابتدأ كتابه بنيّة ردّ علمها إلى الله، فإن علم منه أنّه أراد الدُّنيا أو عَرَض إلى شيء من معانيها فسيجزيه بنيّته، ونَكَبَ عن أحد وَجْهَي التقسيم مُجانبة للتزكية التي لا يُناسب ذكرها في ذلك المقام. وعزاه **ابنُ حجر** -واستحسنه- إلى **أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد**. انظر: فتح الباري (١/١٥).

على أنَ **ابن حجر** قال في موضع آخر: "ولم يتّجه لي السّبب الحامل له على اختصاره؛ لأنّ شيخه وشيخ شيخه قد رواياه على التّمام، إلا أن يكون هكذا حفظه، والله أعلم" تغليق التّعليق (١٤/٢).

وقال ابن الملقّن: "سألني بعض الفُضَلاء في الدّرس عن السّرّ في ابتداء البخاري بهذا الحديث مُختصرًا، ... ولِـمَ لَـمْ يذكره مُطوّلاً كما ذكره في غيره من الأبواب؟

فأجبته في الحال: بأنّ عمر قاله على المنبر وخَطَب به، فأراد التّأسّي به، لكنّ البخاريَّ ذكره أيضًا مُطوّلاً في ترك الحيل ...

وقد قال بعضهم: إنّ في الحديث ما يقوم مقام التّرجمة من إعلام النّاظر في كتابه أنّه إنّما قصد تأليفه وجَمْعَه وجه الله تعالى، وتوصيته له أن يحذو حذوه، ويفرغ جُهده في طلب الإخلاص فيه، يحصل الفوز والخلاص" التوضيح (١٢٧/٢-١٢٨).

وهذا الوجه لـم يُقِرّ به العينيُّ، فقال: "هذا فيه نظر؛ لأنّ الـخُطْبَة عبارة عن كلام مُشتمل على البسملة والحمدلة، والثناء على الله تعالى بما هو أهله، والصّلاة على النبيّ (ﷺ)، ويكون في أوّل الكلام، والحديث غير مُشتمل على ذلك، وكيف يقصد به الخُطْبَة مع أنّه في أوسط الكلام؟

وقول القائل: فلمّا صلح أن يدخل في خُطْبَة المنابر إلى آخره، غير سديد؛ لأنّ خُطْبَة المنابر غير خُطْبَة الدّفاتر، فكيف تقوم مقامها؟ وذلك لأنّ خُطْبَة المنابر تشتمل على ما ذكرنا مع اشتمالها على الوصيّة بالتّقوى والوعظ والتّذكير ونحو ذلك، بخلاف خُطْبَة الدّفاتر، فإنّها بخلاف ذلك، أَمَا سمع هذا القائل: لكلّ مكان مقال.

غاية ما في الباب أنّ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خَطَبَ للنّاس، وذكر في خُطْبَته في جملة ما ذكر هذا الحديث، ولم يقتصر على ذكر الحديث

وحده، ولئن سلّمنا أنّه اقتصر في خُطْبَته على هذا الحديث، ولكن لا نُسلّم أن تكون خُطْبَته به دليلاً على صلاحه أن تكون خُطْبَة في أوائل الكتب لما ذكرنا، فهل يصلح أن يقوم التشهّد موضع القنوت أو العكس ونحو ذلك، وذكروا فيه أوجهًا أخرى كلّها مدخولة" عُمدة القاري (١٧/١).

المسألة الرابعة:

قرّر **ابنُ الـمُلقّن** (التوضيح ١٣٣/٢)، **وابنُ حجر** (فتح الباري ١١/١)، **والسيوطيُّ** (الأشباه والنّظائر صـ٨) أنّ هذا الحديث مُخرّج في الدّواوين المشهورة، عدا الـموطّأ، فإنّ مالكًا لم يروه في (مُوطّئه)، وأنّ بعضهم اغترّ بتخريج الشّيخين له والنّسائي من طريق مالك.

ونصّ **ابنُ الـمُلقّن** (التوضيح ١٣٣/٢) على وَهم ابن دِحْيَة في (إملائه)، عندما عزاه لـمالك بن أنس في (الـموطّأ)، وتعجّب من هذا القول!

وفيما ذهبوا إليه نظر؛ فإنّ مالك بن أنس قد رواه في (الـموطّأ) برواية محمد بن الحسن الشّيباني. انظر: (الموطأ رواية الشيباني صـ٣٤١ رقم ٩٨٣ ت. عبد الوهاب بن عبد اللطيف)، و(صـ٦٤٦ رقم ١٢٠٢ ت. صفوان داوودي، ط. دار القلم، سنة ١٤٤١هـ)، والتعليق الممجّد على موطّأ محمد للكنوي (٥١٣/٣ رقم ٩٨٢).

وهذا ما تفطّن له **السُّيوطيُّ** (تنوير الحوالك ١٠/١-١١)، فقد قال: "ورواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، فيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطّآت، منها حديث: (إنّما الأعمال بالنّيّات)، وبذلك تبيّن صحّة قول من عزا روايته إلى (الموطّأ)، ووَهم مَنْ خطّأه في ذلك".

وقال في موضع آخر - بعد أن نقل توهيم ابن حجر لمن عزاه للـمُوطّأ-: "لم يَهِم، فإنّه وإن لم يكن في الرّوايات الشّهيرة، فإنّه في رواية محمد بن الحسن، ... وتاريخ النُّسخة التي وقفتُ عليها مكتوبة في صفر سنة أربع وسبعين وخمسمائة، وقد رأيتُ فيها أحاديث يسيرة زائدة عن الرّوايات

المشهورة، وهي خالية من عِدّة أحاديث ثابتة في سائر الرّوايات" مُنتهى الآمال في شرح حديث إنّما الأعمال صـــ٣٨.

المسألة الخامسة:

ذكر بعضُ أهل العلم – كالـــمُهَلَّب– أنّ النبيَّ (ﷺ) خَطَبَ بهذا الحديث حين قَدِمَ المدينة مُهاجِرًا. وتُعقّب بأنّ هذا لم يَرِد به نقل أنّه خَطَبَ به عند قدومه للمدينة. انظر: فتح الباري (١/١٠)، عُمدة القاري (١/١٧).

المسألة السادسة:

ذُكِرَ أنّ هذا الحديث ورد على سبب، وهي قصّة مُهَاجِر أُمّ قيس، حيث هاجر رجل ليتزوّج امرأة يُقال لها: أُمّ قيس، فكان يُقال له: مُهَاجِر أُمّ قيس، كما عند الطّبراني في (المعجم الكبير ٩/١٠٣ رقم ٨٥٤٠) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود (رضي الله عنه).

وفي رواية أُخرى، قال ابن مسعود (رضي الله عنه): كان فينا رجل خَطَبَ امرأة يُقال لها: أُمّ قيس، فَأَبَتْ أن تتزوّجه حتى يُهَاجِر، فهاجر فتزوّجها، فكُنّا نُسمّيه مُهَاجِر أُمّ قيس.

قال أبو زُرعة العراقي: "رجاله ثقات" طرح التثريب (٢/٢٥).

وقال ابن حجر: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشّيخين" فتح الباري (١/١٠).

وقال العيني: "إسناد رجاله ثقات" عُمدة القاري (١/٢٨).

لكنّ أهل العلم اعترضوا على قبول هذه الرّواية من جهة علاقتها بالحديث، وأنّها سبب وروده:

قال ابن رجب: "وقد اشتُهِر أنّ قصّة مُهَاجِر أُمّ قيس هي كانت سبب قول النبي (ﷺ): (من كانت هجرته ...)، وذكر ذلك كثير من الـــمُتأخّرين في كُتبهم، ولم نَرَ لذلك أصلاً بإسناد يصحّ، والله أعلم" جامع العلوم (١/٧٤-٧٥).

وقال ابن حجر: "ليس فيه أنّ حديث (الأعمال) سَيق بسبب ذلك، ولم أَرَ في شيء من الطُّرق ما يقتضي التصريح بذلك" فتح الباري (١/١٠).

وأمّا ابن الـمُلقّن فذكر هذه القصّة على أنّها سبب ورود للحديث، ولم يتعرّض لها بنقد، بل أخذ يُفَصّل في القصّة، من حيث ذكر اسم المرأة، وأنّها: قيلة كما قال ابن دِحْيَة، وأنّ الرّجل لا يُعرف اسمه بعد البحث عنه، للسَّتْر عليه، وأخذ في ذِكر احتمالات لسبب هجرته إليها، إمّا لِـمالها، وإمّا لنكاحها، وغير ذلك. انظر: التوضيح (٢/١٩٢-١٩٣).

المسألة السابعة:

وقع في بعض روايات الحديث أنّ عمر (ﷺ)، قال: **سمعتُ النبي** (ﷺ). وفي بعضها أنّ قال: **سمعتُ رسول الله** (ﷺ).

وقد تعرّض أهل العلم لـمُناقشة هذه المسألة: هل يجوز تغيير قال **(النبيّ)** إلى قال **(الرّسول)**، أو العكس؟

فرخّص في ذلك جماعةٌ من الأئمة الـمُتقدّمين، منهم: **حمّادُ بن سلمة، وأحمد بن حنبل في رواية عنه**، وغيرهما. ورجّحه: **الخطيبُ البغدادي، والنّوويُّ، والزّركشيُّ، والعراقيُّ**، وغيرهم. انظر: الكفاية (١/٥٠٢)، التقريب والتيسير للنّووي صـ٧٨، النّكت على ابن الصّلاح (٣/٦٣٣)، شرح التبصرة والتّذكرة (٢/١٢-١٣).

وحُجّتهم: أنّ المقصود إسناد الحديث إلى النبي (ﷺ)، وهو حاصل بكلّ لفظٍ منهما، وليس الباب باب تقيّد باللفظ، فالمعنى لا يختلف هنا.

قال العراقيُّ في (التبصرة والتّذكرة، البيتان: ٦٧٦-٦٧٧):

وإن رَسُولٌ بِنَبيٍ أُبْدِلا * فالظّاهرُ المنعُ كَعَكْسٍ فُعِلَا

وقد رَجَا جَوازَه ابنُ حنبلِ * والنّووي صوّبَه، وَهْوَ جَلِيْ

وفي رواية عن **أحمد بن حنبل** المنع، فقد قال ابنه عبد الله: "رأيتُ أبي إذا قرأ عليه الـمُحدّث، فكان في الكتاب: النبي، فقال الـمُحدّث: عن رسول الله (ﷺ)، وكتب: عن رسول الله (ﷺ)". انظر: الكفاية (١/٥٠١).

وحمل **الخطيبُ البغدادي** صنيعَه على الاستحباب؛ ليُوافِق المشهور من مذهبه، فقال: "وهذا غير لازم، وإنّما استحبَّ أحمد اتّباع الـمُحدّث في لفظه، وإلا فمذهبه الترخّص في ذلك" الكفاية (٥٠٢/١).

ومن أشهر المانعين مِنْ ذلك:

أبو عمرو ابن الصّلاح، فقال: "الظّاهر أنّه لا يجوز تغيير (عن النبي) إلى (عن رسول الله (ﷺ))، وكذا بالعكس، وإن جازت الرّواية بالمعنى، فإنّ شرط ذلك أن لا يختلف المعنى، والمعنى في هذا مُختلف" الـمُقدّمة صـ٢٣٣.

ولم يُوافَق ابن الصّلاح على ذلك، حتى على القول باختلاف المعنى بين الرّسول والنبي، فقد قال **الزّركشيُّ**: "إنّ ما قاله الـمُصنّف من أنّ (المعنى يختلِف في هذا) لا يمنع الجواز؛ لأنّه وإن اختلف معناهما، فلا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لقائله بأيّ وصف وَصَفَه، إذا كان يُعرّف به" النّكت على ابن الصّلاح (٦٣٤/٣). ووافقه على هذا **العراقيُّ**، ونقل كلامَه بنصّه دون عَزْوٍ. انظر: شرح التبصرة والتّذكرة (١٣/٢).

المسألة الثامنة:

ذكر ابنُ جرير الطّبري هذا الحديث في كتابه (تهذيب الآثار ٧٨٦/٢ مُسند عمر (ﷺ))، ثُمّ نصّ على صحّته، وانتفاء العِلّة التي تُوهنه، ثُمّ بيّن أنّه قد يكون مُعلّاً على طريقة بعض النّاس بعِلّتين:

إحداهما: أنّه خبر لا يُعرف له أصل من وجه يصحّ عن رسول الله (ﷺ) إلا من هذا الوجه. **والثانية:** أنّه حديث لم نجد من يُسنده عن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد، والخبر إذا انفرد به عندهم مُنفرد وجب التثبّت فيه.

وتعقّبه **ابنُ الملقّن** في هذه الحكاية، فقال –بعد أن نقل كلام ابن ماكولا الآتي–: "ومثلهما في الوهن قول ابن جرير الطّبري: إنّ هذا الحديث قد يكون عند بعضهم مردودًا؛ لأنّه حديث فَرْد" التوضيح (١٥٨/٢).

وما ذكره الطّبريُّ من أنّه حديث فَرْد، كلام صحيح، وقد نصّ عليه جماعةٌ من أهل العلم، منهم: الترمذي (الجامع ١٦٤٧)، والنّسائي (كما نقله ابن حجر في فتح الباري ١١/١)، والبزّار (المسند ٣٨٠/١ رقم ٢٥٧)، وابن السَّكَن ("السُّنن الصّحاح" كما نقله ابنُ الملقّن في البدر المنير ٦٥٨/١)، وحمزة بن محمد الكناني (كما نقله ابن حجر في فتح الباري ١١/١)، وغيرهم.

قال الخطّابي: "ولا أعلم خلافًا بين أهل الحديث في أنّ هذا الخبر لم يصحّ مُسندًا عن النبي (ﷺ) إلا من رواية عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، وقد غَلِطَ بعضُ الرُّواة، فرواه من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي (ﷺ)" أعلام الحديث (١١٠/١).

وأيّده ابنُ حجر، بقوله: "وهو كما قال، لكن بقيدين: أحدهما: الصّحّة؛ لأنّه ورد من طُرق معلولة ذكرها الدّارقطني، وأبو القاسم ابن منده وغيرهما. ثانيهما: السّياق؛ لأنّه ورد في معناه عِدّة أحاديث صحّت في مُطلق النّيّة ..." فتح الباري (١١/١).

والذي يظهر –والله أعلم– أنّه لا حاجة لهذين القيدين؛ لأنّ القيد الأوّل موجود في كلام الخطّابي، فلا مُوجِب لذكره. والقيد الثاني لم يتعرّض الخطّابيُّ لمضمونه، فكلامه مُنصرِف لهذا الحديث بعينه، لا للكلام عمّا ورد في النّيّة من أحاديث.

وقد يكون سبب ذكرهما أنّ ابن حجر نقل كلام الخطّابي بمعناه، فاحتاج لإيرادهما، ولو نقله بنصّه لما احتاج لذلك. والله أعلم.

المسألة التاسعة:

توهّم بعضهم أنّ حديث عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) هذا مُتواتر؛ لشِدّة شُهرته، وعدم معرفته بفقد شرط التّواتر في أوّله. انظر: البدر المنير (١٦/٣)، نظم المُتناثر

من الحديث الـمُتواتر صـ٢٤. ومنهم من أطلق عليه اسم الشُّهرة. انظر: طرح التثريب (٥/٢).

قال النّووي: "قال الأئمة: ليس هو مُتواترًا، وإن كان مشهورًا عند الخاصّة والعامّة؛ لأنّه فقد شرط التّواتر في أوّله" شرح مسلم (٥٤/١٣).

والذي قرّره الأئمة أنّه حديث غريب مُطلق، ليس له إلا مخرج واحد (أي: لم يَرِد إلينا عن النبي (ﷺ) إلا من طريق واحد)، والتفرّد فيه واقع في أربع طبقات. انظر: شرح نُزهة النّظر، للدّكتور إبراهيم اللّاحم صـ٩٩-١٠٠. وممّن قرّر ذلك: ابنُ الـمُلقّن انظر: البدر المنير (/١٥-١٦).

ثُم إنّ الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري قد استفاض استفاضة عظيمة، حتى نصّ غيرُ واحد من أهل العلم على أنّه مُتواتر عنه، منهم: الـمِزّي (تهذيب الكمال (/١٥٧-١٥٨)، وابن كثير (طبقات الشّافعيين صـ٣٩٢)، والعراقي (طرح التثريب ٥/٢).

المسألة العاشرة:

نقل **أبو نصر ابنُ ماكولا** في كتابه (تهذيب مستمرّ الأوهام صـ٦١-٦٢) قولاً بأنّ يحيى بن سعيد لم يسمع هذا الحديث من التَّيمي.

وذكر في موضع آخر قولاً بأنّ التَّيمي لم يسمعه من علقمة. وتعقّب ذلك **ابنُ الملقّن**، فقال:"قولان ساقطان" التوضيح (١٥٨/٢).

والتصريح بالسّماع في هذا الحديث بين (يحيى، وإبراهيم)، و(التَّيمي، وعلقمة) مُستفيض في كثير من طُرق الحديث، كما عند البخاري (الصّحيح ١، ٦٦٨٩)، ومحمد بن الحسن الشّيباني (الموطّأ ٩٨٣)، والـحُمَيدي (المسند ١٦٣/١ رقم ٢٨)، وابن ماجه (السُّنن ٤٢٢٧)، وابن الأعرابي (المعجم ٩٣٦/٣ رقم ١٩٨٥)، والدّارقطني (السُّنن ٧٦/١ رقم ١٣١)، وغيرهم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، ...

أمّا بعد:

فقد ظهر للباحث جملة من النتائج بعد دراسة مُستفيضة للحديث من جهة الرّواية، ومن أبرزها:

(١) أنّ الحديث لقي عناية كبيرة من أهل العلم، وعدُّوه أصلاً من أُصول الدّين، واحتجّوا به في كثير من الأبواب والفروع الفقهيّة، إلا أنّ الباحث لم يقف على مَنْ أفرده ببحث من جهة الرّواية، كما حصل من جهة الدّراية.

(٢) الحديث في أصله فرد غريب إلى راويه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثُمّ اشتهر الحديث عنه، فرواه عدد كبير من الرُّواة، استطاع الباحث أن يقف على ستّة وثلاثين راويًا، ولم يثبت أنّه تُوبِع عليه، وقد بيَّن الباحث الغلط الواردة في الـمُتابعة المذكورة.

(٣) لم يثبت الحديث عن أحدٍ من الصّحابة سوى عن عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، وما رُوي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)، فإنّه حديث باطل، تفرّد به الإمام مالك بن أنس مَنْ لا يُحتمل تفرّده، وحكم عليه عامّة النُّقّاد بالبُطلات:

(٤) ثبت أوّل الحديث بألفاظ عِدّة (إنّما الأعمال بالنّيّات)، و(الأعمال بالنّيّات)، و(العمل بالنيّة)، وقد وَهِم من أنكر شيئًا منها.

(٥) ما رُوي من أنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) ذكر الحديث مرّة بلفظ: "ليس للمرء مِنْ عمله إلا ما نواه"، فإنّه غلط، ولا يُعرف هذا اللفظ، كما نصّ عليه غيرُ واحدٍ من الحُفّاظ.

(٦) ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنّ مالكًا لم يروِ الحديث في (مُوطّئه)، وتبيّن أنّها دعوى غير ثابتة، وأنّه رواه كما في رواية محمد بن الحسن الشيباني.

(٧) ما قاله جماعة من أنّ الحديث وارد على سبب، وهي قصّة مُهاجر أُمّ قيس، فإنّه غير ثابت، إذ ليس في طرق الحديث ورواياته ما يُشير إلى ذلك، فضلاً عن التصريح به.

(٨) ما ادّعاه بعضهم من أنّ في الحديث انقطاعًا في موضعين، فإنّها دعوى ساقطة، فالتصريح بين رواته في جميع الطّبقات ثابت في كثير من المصادر.

(٩) لم يثبت أنّ الحديث قد بلغ مبلغ التواتر، كما قرّره بعضهم، ومن أطلق ذلك فمحمول على أنّه أراد الاشتهار أو التّواتر في آخر السّند من عند يحيى بن سعيد.

وأسأل الله تعالى أن يُرزقنا العلم النّافع والعمل الصّالح، إنّه جواد كريم. والحمد لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع

- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف ياسر بن إبراهيم، ط. دار الوطن، سنة (١٤٢٠هـ).

- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: مركز خدمة السُّنّة والسّيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر النّاصر، النّاشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النّبوية، سنة (١٤١٥هـ).

- **أحاديث الشيوخ الثقات**، لأبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري الكعبي، المعروف بقاضي المارِسْتان، ت: حاتم بن عارف العوني، ط. دار عالم الفوائد، سنة (١٤٢٢هـ).

- **اختصار علوم الحديث**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت: ماهر الفحل، ط. الميمان، سنة (١٤٣٤هـ).

- **الأدب المفرد**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: سمير الزهيري، ط. مكتبة المعارف، سنة (١٤١٩هـ).

- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٥هـ).

- **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد (ابن الملقّن)، ت: عبد العزيز المشيقح، ط. دار العاصمة، سنة (١٤١٧هـ).

- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤١١هـ).
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال**، مغلطاي بن قليج البكجري المصري، ت: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط. دار الفاروق الحديثة، سنة (١٤٢٢هـ).
- **الإمتاع بالأربعين المتباينة السّماع**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد حسن الشافعي، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٨هـ).
- **الأوسط في السُّنن والإجماع والاختلاف**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: صغير أحمد بن محمد حنيف، ط. دار طيبة، سنة (١٤٠٥هـ).
- **البحر الزّخّار (مسند البزّار) لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار**، ت: محفوظ الرّحمن زين الله، ط. مكتبة العلوم والحكم، سنة (١٩٨٨-٢٠٠٩م).
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد (ابن الملقّن)، ت: مجموعة من الباحثين، ط. دار العاصمة، سنة (١٤٣٠هـ).
- **التاريخ الأوسط**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي ومكتبة دار التراث، سنة (١٣٩٧هـ).
- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: بشّار عوّاد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، سنة (١٤٢٢هـ).
- **تاريخ جُرْجان**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، ت: محمد عبد المعيد خان، ط. دار عالم الكتب، سنة (١٤٠٧هـ).

- **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، ط. دار الفكر، سنة (١٤١٥هـ).
- **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: عبد الرّحمن المعلّمي، ط. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكت:
- **تاريخ واسط**، لأسلم بن سهل الرزّاز الواسطي، المشهور ببحشل، ت: كوركيس عوّاد، ط. عالم الكتب، سنة (١٤٠٦هـ).
- **الترغيب والترهيب**، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد القرشي التيمي الأصبهاني الملقّب بقوام السُّنّة، ت: أيمن بن صالح بن شعبان، ط. دار الحديث، سنة (١٤١٤هـ).
- **تعظيم قدر الصلاة**، لأبي عبد الله عبد الله محمد بن نصر بن الحجّاج المروزي، ت: عبد الرحمن الفريوائي، ط. مكتبة الدّار، سنة (١٤٠٦هـ).
- **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرحمن القزقي، ط. المكتب الإسلامي ودار عمّار، سنة (١٤٠٥هـ).
- **التلخيص الحبير**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد الثاني بن عمر بن موسى، ط. أضواء السّلف، سنة (١٤٢٨هـ).
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النّمري، ت: مصطفى العلوي ومحمد البكري، ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة (١٣٨٧هـ).
- **تهذيب الآثار**، لمحمد بن جرير الطّبري، ت: محمود محمد شاكر، ط. مطبعة المدني بالقاهرة.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت: بشّار عوّاد معروف، ط. مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٠٠هـ).

– **تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، ت: سيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٠هـ).

– **الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبّان البُستي**، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ونشرته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، سنة (١٣٩٣هـ).

– **جامع بيان العلم وفضله**، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمري القرطبي، ت: أبي الأشبال الزهيري، ط. دار ابن الجوزي، سنة (١٤١٤هـ).

– **جامع الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت: بشّار عوّاد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، سنة (١٩٩٨م).

– **الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: محمود الطّحّان، ط. مكتبة المعارف، سنة (١٤٠٣هـ).

– **الجرح والتعديل**، لعبد الرّحمن بن محمد بن إدريس الرّازي (ابن أبي حاتم)، ط. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، سنة (١٢٧١هـ).

– **الزُّهد، لأبي عبد الرّحمن عبد الله بن المبارك المروزي**، ت: حبيب الرّحمن الأعظمي، ط. دار الكتب العلمية.

– **السُّنّة، لأبي بكر الخلّال أحمد بن محمد البغدادي**، ت: عطية الزهراني، ط. دار الرّاية، سنة (١٤١٠هـ).

– **السُّنّة**، لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني، ت: محمد ناصر الألباني، ط. مكتبة المعارف، سنة (١٤٠٠هـ).

– **السُّنن**، لأبي الحسن علي بن عمر الدّارقطني، ت: السّيّد عبد الله بن هاشم يماني المدني، ط. دار المعرفة، سنة (١٣٨٦هـ).

- **السُّنن الصغرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، سنة (١٤١٠هـ).
- **السُّنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤٢٤هـ).
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، ت: أحمد سعد حمدان الغامدي، ط. دار طيبة، سنة (١٤٢٣هـ).
- **شرح السُّنّة**، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، سنة (١٤٠٣هـ).
- **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٥هـ).
- **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت: محمد زهري النّجّار ومحمد سيّد جاد الحق، ط. عالم الكتب، سنة (١٤١٤هـ).
- **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، نشر: مكتبة الرشد، سنة (١٤٢٣هـ).
- **صحيح ابن حبّان**، لأبي حاتم محمد بن حبّان البُستي، ت: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٠٨هـ).
- **صحيح البخاري**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير النّاصر، ط. دار طوق النّجاة، سنة (١٤٢٢هـ).
- **طرح التثريب في شرح التقريب**، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، وابنه وليّ الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم، تصوير: دار إحياء التراث العربي.

– **العلل**، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميّد، مطابع الحميضي، سنة (١٤٢٧هـ).

– **العلل**، لأبي الحسن علي بن عمر الدّارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط. دار طيبة، سنة (١٤٠٥هـ).

– **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن العيني، ط. دار إحياء التراث العربي.

– **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأندلسي، ت: عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين، ط. عالم الكتب، سنة (١٤٠٧هـ).

– **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بتعليق: عبد العزيز ابن باز، ط. دار المعرفة، سنة (١٣٧٩هـ).

– **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت: يحيى بن مختار غزّاوي، ط. دار الفكر، سنة (١٤٠٩هـ).

– **المخلّصيّات**، لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي المخَلِّص، ت: نبيل سعد الدين جرار، النّاشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، سنة (١٤٢٩هـ).

– **المستخرج**، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت: مجموعة من الباحثين، ط. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، سنة (١٤٣٥هـ).

– **المسند**، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت: محمد بن عبد المحسن التركي، ط. دار هجر، سنة (١٤١٩هـ).

– **المسند**، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، ت: حسين بن سليم أسد، ط. دار السقا، سنة (١٩٩٦هـ).

- **المسند**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط. مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٢١هـ).
- **المسند**، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي، ت: حسين بن سليم أسد، ط. دار المغني، سنة (١٤١٢هـ).
- **المسند**، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، ت: حسين بن سليم بن أسد، ط. دار المأمون، سنة (١٤٠٤هـ).
- **المسند المستخرج**، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، ت: محمد حسن الشافعي، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٧هـ).
- **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط. دار الحرمين بالقاهرة.
- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
- **معرفة السُّنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، النّاشر: جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي وآخرون، سنة (١٤١٢هـ).
- **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن البيّع النّيسابوري، ت: السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، سنة (١٣٩٧هـ).
- **المنتقى من السُّنن المسندة**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، ت: عبد الله عمر البارودي، ط. مؤسسة الكتاب الثقافية، سنة (١٤٠٨هـ).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص باللغة العربية	٢٧١١
الملخص باللغة الإنجليزية	٢٧١٢
المُقدّمة	٢٧١٣
المبحث الأوّل: مكانة الحديث ومنزلته	٢٧١٦
المبحث الثاني: تخريج الحديث	٢٧٢٠
المبحث الثالث: إسناد الحديث ولطائفه	٢٧٣٢
المبحث الرّابع: مسائل الرّواية في الحديث	٢٧٤٠
المسألة الأولى: ألفاظ الحديث.	٢٧٤٠
المسألة الثانية: الكلام عن لفظ (ليس للـــمرء مِنْ عمله إلا ما نواه).	٢٧٤٠
المسألة الثالثة: الحذف الوارد في رواية البخاري، والجواب عنه.	٢٧٤١
المسألة الرّابعة: رواية مالك بن أنس للحديث.	٢٧٤٤
المسألة الخامسة: دعوى أنّ النبي (ﷺ) قال الحديث حين قَدِم المدينة.	٢٧٤٥
المسألة السّادسة: الكلام على القول بأنّ الحديث وارد على سبب.	٢٧٤٥
المسألة السّابعة: الإبدال بين لفظَي (النبي)، و(الرّسول).	٢٧٤٦

المسألة الثامنة: الكلام على إعلال الحديث بالتفرّد.	٢٧٤٧
المسألة التاسعة: دعوى تواتر الحديث، والجواب عنها.	٢٧٤٨
المسألة العاشرة: دعوى الانقطاع في الحديث، والجواب عنها.	٢٧٤٩
الخاتمة	٢٧٥٠
فهرس المصادر	٢٧٥٢
فهرس الموضوعات	٢٧٥٩

تم بحمد الله